

مرفقات الجمعية العامة غير العادية للبنك السعودي الأول

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للبنك السعودي الأول للعام 2023

Audit Committee Report

تقرير لجنة المراجعة

AUCOM assessment of the adequacy of the Bank's internal control system

تقييم لجنة المراجعة حول كفاية نظام الرقابة الداخلية للبنك

During 2023, AUCOM reviewed various reports on the adequacy of internal controls and systems including the financial statements and risk reports.

خلال العام 2023، قامت لجنة المراجعة بمراجعة تقارير مختلفة حول كفاية ضوابط الرقابة الداخلية والأنظمة، بما في ذلك القوائم المالية وتقارير المخاطر.

The AUCOM's discussions and decisions are documented in the meetings' minutes and matters requiring attention are escalated to the Board.

وتضطلع لجنة المراجعة بمراجعة محاضر لجان الإدارة المختلفة مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة الإلتزام. ويتم توثيق مناقشات لجنة المراجعة وقراراتها في محاضر الاجتماعات وتصعيد المسائل التي تتطلب الاهتمام إلى مجلس الإدارة.

During this year, the AUCOM members met with the Chief Internal Auditor, Chief Operations Officer, Chief Risk Officer, Chief Compliance Officer, Chief Finance Officer, and external auditors; and have obtained updates on matters that require AUCOM's attention.

وخلال هذا العام، عقد أعضاء لجنة المراجعة اجتماعات مع رئيس المراجعة الداخلية والرئيس التنفيذي للعمليات والرئيس التنفيذي للمخاطر والرئيس التنفيذي للإلتزام ورئيس الرقابة المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين، حيث اطلعت على آخر المستجدات بشأن المسائل التي تتطلب اهتمام لجنة المراجعة.

AUCOM also received internal audit reports, regulatory reports and external auditors' management letters during the year and reviewed the Management's action plans for the issues raised.

أيضاً تلقت لجنة المراجعة تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير الهيئات التنظيمية، وخطابات الإدارة من مراجعي الحسابات الخارجيين الصادرة خلال العام، وراجعت خطط عمل الإدارة للمسائل التي تم رفعها.

AUCOM also reviewed the effectiveness of the system of internal control and procedures for compliance with SAB's internal policies, relevant regulatory and legal requirements in the Kingdom of Saudi Arabia and whether Management has fulfilled its duty in having an effective internal control system, seeking independent assurance from Internal Audit to assess the adequacy and effectiveness of such internal controls.

قامت لجنة المراجعة أيضاً بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الإلتزام بالسياسات الداخلية للبنك السعودي الأول والمتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية وما إذا كانت الإدارة قامت بواجبها بإيجاد نظام رقابة داخلية فعال والسعي للحصول على تأكيد مستقل عن المراجعة الداخلية لتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الضوابط الداخلية.

AUCOM assures the Board and Shareholders that in all material aspects, the Bank's internal control system is adequately designed and operating effectively to the best of our knowledge and taking into account that any internal control

تؤكد لجنة المراجعة لمجلس الإدارة والمساهمين كفاية وفعالية تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البنك، بكافة النواحي الجوهرية للنظام على حد علمنا ومع الأخذ في الاعتبار أن أي نظام رقابة داخلي، بغض النظر عن تصميمه الفعال والسليم، لا يمكن أن يعطي تأكيدات مطلقة.

system, regardless of its effective and sound design, cannot give absolute confirmations.

AUCOM's recommendation pertaining to the appointment, dismissal, assessment or determining the remuneration of the external auditors or appointing a Chief Internal Auditor were adopted by the Board.

توصيات لجنة المراجعة المتعلقة بالتعيين والفصل والتقييم أو تحديد مكافآت مراجعي الحسابات الخارجيين أو تعيين الرئيس التنفيذي للرقابة الداخلية قد تم اعتمادها من قبل المجلس.

(البنود من 9 الى 11)

الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس إدارة البنك الأول مصلحة مباشرة أو
غير مباشرة فيها

تقرير مستقل حول التبليغ المقدم من مجلس الإدارة إلى مساهمي البنك السعودي الأول

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والخاصة بالبنك السعودي الأول ("البنك") والمقدم من قبل مجلس إدارة البنك وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه بما يتماشى مع متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ الذي أعده مجلس إدارة البنك كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة (٧١) والتي تخضع للمادة (٢٧) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب على البنك أن يعلن عن تلك المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة. ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود وأن يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية معاملات أو العقود التي يكون لدى عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة البنك مسؤولين عن إعداد وعرض التبليغ بشكل ملائم وفقاً للمعايير والتأكد من اكتمالها. كما تتضمن المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض التبليغ بشكل خال من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

استقلالنا ورقابتنا للجود

لقد التزمنا بالاستقلالية وفقاً للقواعد الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ، المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتطلب الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للتكامل والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية و السلوك المهني.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية ، الذي يتطلب من مكتبنا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية التي تنطبق.

تقرير مستقل حول التبليغ المقدم من مجلس الإدارة إلى مساهمي البنك السعودي الأول (تتمة)

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول التبليغ استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار التأكيد الدول ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية، أو الذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول أي امر لفت انتباهنا يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم بالمتطلبات، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للمخاطر، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالالتزام بالبنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختبائي للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة فيما يتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود .

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود على المتعلق بالالتزام بالبنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ :

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة المعاملات والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات و الموافقات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأيضا إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة .
- فحص المصادقات التي حصلت عليها الإدارة من أعضاء مجلس الإدارة للمعاملات والاتفاقيات التي قام بها عضو مجلس الإدارة خلال السنة.

قيود كامنّة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة .

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدول ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول .



تقرير مستقل حول التبليغ المقدم من مجلس الإدارة إلى مساهمي البنك السعودي الأول (تتمة)

قيود ملازمة (تتمة)

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبيد رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول اعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة أو الرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تقييد الإستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة البنك فقط وذلك لمساعدة مجلس إدارة البنك للوفاء بالتزاماته الى الجمعية العامة للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى عدا وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية ومساهمي البنك، دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

برايس وترهاوس كوبرز

مفضل عباس علي

ترخيص رقم ٤٤٧

٢٧ مارس ٢٠٢٤



خطاب تبليغ مجلس الإدارة للجمعية العامة السنوية

السادة مساهمي البنك السعودي الأول المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

إشارة إلى المتطلبات النظامية للمادة (71) من نظام الشركات والتي تنص على أنه "يجب على عضو مجلس الإدارة فور علمه بأي مصلحة له سواء مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تكون لحساب الشركة، أن يبلغ المجلس بذلك، ويثبت هذا الإبلاغ في محضر اجتماع المجلس عند اجتماعه." عليه، نود إبلاغكم بالتعاملات والعقود التي لأعضاء مجلس إدارة البنك السعودي الأول مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها والتي يسعى البنك للحصول على ترخيص من الجمعية العامة عليها. وهي على النحو التالي:

(أ) وثيقة التأمين الخاصة بالموظفين ووالديهم بين البنك وشركة بوبا العربية للتأمين التعاوني: تم إبرام العقد بدون شروط أو مزايا تفضيلية وبلغ إجمالي قيمة المعاملات خلال عام 2023 مبلغ 129,086,684 ريال سعودي. حيث أن لعضو مجلس إدارة البنك السعودي الأول الأستاذ سليمان عبدالرحمن القويز مصلحة غير مباشرة من خلال احد اقاربه في مجلس إدارة شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني.

(ب) المعاملات المتعلقة باتفاقية الخدمة بين البنك و HSBC لتطوير البرمجيات الخاصة المحدودة (الهند): تم إبرام العقد بدون شروط أو مزايا تفضيلية وبلغ إجمالي قيمة المعاملات خلال العام 2023 مبلغ 15,570,912 ريال سعودي. حيث أن لأعضاء مجلس إدارة البنك السعودي الأول الأستاذ أنتوني كريبس والأستاذ ستيفن موس والأستاذ سمير عساف مصلحة غير مباشرة كأعضاء ممثلين للشريك الأجنبي شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في).

(ج) المعاملات المتعلقة باتفاقية الخدمة بين البنك وشركة HSBC للخدمات العالمية المحدودة: تم إبرام العقد بدون شروط أو مزايا تفضيلية وبلغ إجمالي قيمة المعاملات خلال عام 2023 مبلغ 14,907,979 ريال سعودي. حيث أن لأعضاء مجلس إدارة البنك السعودي الأول الأستاذ أنتوني كريبس والأستاذ ستيفن موس والأستاذ سمير عساف مصلحة غير مباشرة كأعضاء ممثلين للشريك الأجنبي شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي في).

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

سعد الفضلي



نائب رئيس مجلس الإدارة للبنك السعودي الأول

**Saudi Awwal Bank
Head Office**

P.O. Box 9084, Riyadh 11413, Kingdom of Saudi Arabia
Tel.: +966 11 405 0677, Fax: +966 11 405 0660
SAB SWIFT Code: SABBSARI, www.sab.com
A listed joint stock company, incorporated in the Kingdom of Saudi Arabia,
with paid in capital of SAR 20,547,945,220 (Fully Paid),
commercial registration certificate 1010025779, unified number 7000018668,
licensed pursuant to the Council of Ministers Resolution No. 198
dated 06/02/1398H and Royal Decree No. M/4 dated 12/08/1398H,
and regulated and supervised by the Saudi Central Bank.

**البنك السعودي الأول
الإدارة العامة**

ص ب 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 11 405 0677، فاكس: +966 11 405 0660
الأول سويفت كود: SABBSARI، www.sab.com
شركة مساهمة مدرجة، تأسست بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية،
برأس مال مدفوع 20,547,945,220 ريال سعودي (مدفوع بالكامل)،
سجل تجاري رقم 1010025779، رقم موحّد 7000018668،
مرخص لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 198
بتاريخ 06/02/1398هـ والمرسوم الملكي رقم م/4 بتاريخ 12/08/1398هـ،
وخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي.



(البند 12)

بيان بالأرباح النقدية لمساهمي البنك الأول عن السنة المالية المنتهية في 31
ديسمبر 2023



تفاصيل الأرباح

بيان بما تم توزيعه على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م بناء على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 11 محرم 1445هـ الموافق 29 يوليو 2023م

تاريخ التوزيع	تاريخ الأحقية	نسبة التوزيع	حصة السهم الواحد	عدد الأسهم المستحقة للأرباح	اجمالي الربح المقترح للتوزيع
2023/08/28م	2023/08/13م	%8.8	0.88 ريال سعودي	2,054,794,522 سهم	1,808 مليون ريال سعودي

بيان بما سيتم توزيعه على المساهمين عن النصف الثاني من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023م بناء على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 29 رجب 1445هـ الموافق 10 فبراير 2024م

تاريخ التوزيع	تاريخ الأحقية	نسبة التوزيع	حصة السهم الواحد	عدد الأسهم المستحقة للأرباح	اجمالي الربح المقترح للتوزيع
2024/05/13م	2024/04/25م	%9.8	0.98 ريال سعودي	2,054,794,522 سهم	2,014 مليون ريال سعودي

Dividends Information

A statement of dividends distributed to shareholders for the first half of the fiscal year ending on December 31, 2023, based on the Board's decision on Muharram 11, 1445H corresponding to July 29, 2023

Total Profit Proposed for Distribution	Number of Shares Eligible for Dividends	Dividend per share	Distribution Percentage	Eligibility Date	Distribution Date
SAR 1,808M	2,054,794,522 Shares	SAR0.88	%8.8	13/08/2023G	28/08/2023G

A statement of dividends to be distributed to shareholders for the second half of the fiscal year ending on December 31, 2023, based on the Board's decision on Rajab 29, 1445H corresponding to February 10, 2024

Total Profit Proposed for Distribution	Number of Shares Eligible for Dividends	Dividend per share	Distribution Percentage	Eligibility Date	Distribution Date
SAR 2,014M	2,054,794,522 Shares	SAR0.98	%9.8	25/04/2024G	13/05/2024G



(البند 13)

إعادة شراء البنك لأسهمه

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
البنك السعودي الأول

٧٢٨٧ طريق الملك فهد الفرعي
٢٣٨٣ حي الياسمين
١٣٣٢٥
الرياض
المملكة العربية السعودية

تقرير تأكيد محدود مستقل حول جدول المعلومات المعد فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة لشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالجدول المرفق فيما يتعلق بعملية إعادة شراء للأسهم المقترحة ("الجدول") من قبل البنك السعودي الأول ("البنك") كما في ٢٧ مارس ٢٠٢٤، والمعد وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه.

الموضوع

إن موضوع ارتباط تأكيدنا المحدود هو الجدول المعد من قبل إدارة البنك والمرفق بهذا التقرير والمقدم إلينا.

الضوابط

الضوابط هي المتطلبات المطبقة في الباب السادس، الفصل الأول، المادة ١٧ - ٣ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة السوق المالية ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٣ (المعدلة) ("اللائحة التنفيذية"، "الضوابط").

مسؤولية الإدارة

إن إدارة البنك مسؤولة عن:

- إعداد الجدول وفقاً للمعايير والتأكد من اكتماله ودقته.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد الجدول بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.
- احتساب متطلبات رأس المال وكفاية رأس المال العامل وفقاً للمعايير.

استقلالنا ورقابتنا للجود

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلال الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بارتباط تأكيدنا المحدود، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

يطبق البنك المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب من البنك تصميم وتنفيذ وتفعيل نظام إدارة الجودة، يتضمن سياسات أو إجراءات حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والأنظمة المطبقة.

تقرير تأكيد محدود مستقل حول جدول المعلومات المعد فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة لشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة (تتمة)

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول الجدول بناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيدنا المحدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المُحدَّث)، "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الجدول لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمتطلبات المطبقة من القواعد والإجراءات التنظيمية المتعلقة بإعادة شراء الأسهم المقترحة.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للمخاطر، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام البنك بمتطلبات اللائحة التنفيذية الصادرة عن هيئة السوق المالية عند إعداد الجدول. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختباري للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة فيما يتعلق بإعداد الجدول وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية.

نعتمد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنفذة

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول مدى التزام البنك بمتطلبات اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة عند إعداد الجدول :

- مراجعة محضر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، والذي تمت فيه الموافقة على القرار المتعلق بعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة.
- الحصول على الجدول كما في ٢٧ مارس ٢٠٢٤ والذي يوضح بالتفصيل أوراق العمل البنك واحتسابه التي تدعم المتطلبات المحددة في اللائحة التنفيذية المتعلقة لعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة.
- مقارنة عدد الأسهم المقترح لشراء البنك لأسهمه كما هو مبين في الجدول مع عدد الأسهم الموافق عليها بالقرار الصادر في اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في ٢٦ فبراير ٢٠٢٤.
- الحصول على سعر السوق المعلن لسهم البنك في تاريخ الجدول من تداول ومطابقته مع الحسابات ذات الصلة التي تم إجراؤها في الجدول لحساب تكلفة الشراء المقدرة لصفقة شراء البنك لأسهمها المقترحة.
- الحصول على فهم أسس الإعداد لعملية احتساب رأس المال العامل والتي أعدتها إدارة البنك بناءً على تحليل استحقاق الأصول والمطلوبات.

تقرير تأكيد محدود مستقل حول جدول المعلومات المعد فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة لشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة (تتمة)

ملخص العمل المنفذة (تتمة)

- التحقق من الدقة الحسابية لعملية احتساب رأس المال العامل للزيادة في الموجودات على المطلوبات (بما في ذلك الالتزامات المحتملة وفقاً لقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها) التي تظهر في الجدول، مع تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات الذي أعدته إدارة البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بما في ذلك توزيع الأرصدة بين ٣ إلى ١٢ شهراً ومن سنة إلى ٥ سنوات من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، للوصول إلى مبلغ رأس المال العامل المتوقع بعد اثني عشر شهراً من التاريخ المتوقع لإتمام العملية.
- مطابقة من إجمالي الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كما هو موضح في الجدول مع القوائم المالية الموحدة المراجعة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- التحقق من الدقة الحسابية لعملية احتساب الموجودات الفائضة كما هو مبين في الجدول، الجزء (ب)، (أي مقدار إجمالي الموجودات المتبقية بعد خصم إجمالي المطلوبات والالتزامات المحتملة وتكلفة الشراء المقدرة للأسهم المقترحة التي سيتم إعادة شرائها).
- مطابقة مبلغ الأرباح المبقاة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كما هو مبين في الجدول مع القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- التحقق من الدقة الحسابية لعملية احتساب فائض الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (أي زيادة الأرباح المبقاة بعد خصم أسهم الخزينة التي سيحتفظ بها البنك بعد عملية إعادة شراء الأسهم المقترحة) كما هو مبين في الجدول، الجزء (ج).

قيود كامنة

تخضع إجراءاتنا لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها.

علاوة على ذلك، نظراً لمتطلبات الإعلان من قبل الهيئة، صدر تقريرنا قبل الموعد المتوقع لشراء البنك لأسهمها المقترحة بوقت طويل. نتيجة لذلك، قد يختلف سعر سهم البنك في التاريخ الفعلي لتنفيذ عملية إعادة شراء الأسهم المقترحة اختلافاً جوهرياً عن سعر السهم المستخدم في الوصول إلى تكلفة الشراء المقدرة لعملية إعادة شراء البنك لأسهمها المقترحة في الجدول كما في تاريخ إعداده من قبل إدارة البنك والمرفق بتقريرنا. بالإضافة إلى ذلك، قد يختلف رأس المال العامل بعد عملية إعادة شراء الأسهم المقترحة بشكل جوهري عن الاحتساب الذي قامت به إدارة البنك وتم ارفاقه في الجدول.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية للملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبيدي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة. علاوة على ذلك، لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أو تقييم أي بيانات مستقبلية أو معلومات أخرى.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالجدول للسنة كما في ٢٧ مارس ٢٠٢٤ ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

تقرير تأكيد محدود مستقل حول جدول المعلومات المعد فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة لشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة (تتمة)

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الجزء (ب) من الجدول الذي يشرح أساس احتساب مبلغ رأس المال العامل المقدر والمعروض في الجدول حقيقة أن الاحتساب تم بناء على جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات للبنك غير المراجع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الجدول المرفق كما في ٢٧ مارس ٢٠٢٤ لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمتطلبات المطبقة من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بعملية إعادة شراء الأسهم المقترحة.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، الذي يشمل استنتاجنا، بناءً على طلب مجلس إدارة البنك فقط، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزامها المتعلقة برفع التقارير إلى هيئة السوق المالية وفقاً للوائح التنفيذية. ولا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه باستثناء ما هو مسموح به بموجب شروط اتفاقنا. إلى الحد المسموح به نظامياً، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي طرف خارجي.

برايس وترهاوس كوبرز



مفضل عباس علي
ترخيص رقم ٤٤٧

٢٧ مارس ٢٠٢٤



بيان إعادة شراء الأسهم المقترح

بيان المعلومات المالية المتعلقة بالتزام البنك السعودي الأول ("البنك") لمتطلبات الملاءة المالية المحددة في الجزء 6، الفصل 1، المادة 17.3 من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة السوق المالية ("الهيئة") بتاريخ 27 مارس 2023 (بصيغتها المعدلة). جميع المبالغ بالآلاف الريال السعودي ما لم ينص على خلاف ذلك.

(A) كفاية رأس المال العامل

يتم احتساب رأس المال العامل على أساس سجل استحقاق إجمالي الموجودات والمطلوبات التي تستحق خلال سنة بعد الفترة المنتهية في 30 يونيو 2024 (التاريخ المتوقع لإتمام عملية إعادة شراء الأسهم) دون النظر إلى الودائع تحت الطلب كما في 31 ديسمبر 2023. تم تحديد حساب رأس المال العامل من خلال خصم إجمالي المطلوبات والمطلوبات المحتملة (التعرض لمخاطر الائتمان) من إجمالي الموجودات.

رأس المال العامل بعد شراء أسهم الخزينة**	تكلفة الشراء المقدرة لأسهم الخزينة*	رأس المال العامل
ج - ب	ب	أ
17,856,611	199,985	18,056,596

(B) ملخص الموجودات والمطلوبات بما في ذلك المطلوبات المحتملة

من المتوقع أن تكتمل الصفقة بعد فترة 6 أشهر من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وبالتالي فإن المبالغ المعروضة في القوائم المالية الموحدة المدققة كما في 31 ديسمبر 2023 لا تعكس بشكل كامل حسابات رأس المال العامل التي تتطلبها اللوائح التنظيمية لعملية إعادة شراء الأسهم من قبل البنك حيث تتطلب اللوائح أن يكون رأس المال العامل كافيًا لمدة 12 شهرًا بعد إتمام صفقة إعادة الشراء. ولذلك قام البنك باحتساب رأس المال العامل المقدر بناءً على ملف استحقاق الأصول والالتزامات المدرجة في "3-12 شهرًا" و"1-5 سنوات". يستند ملف الاستحقاق المذكور إلى معلومات مالية غير مدققة كما في 31 ديسمبر 2023. وبناءً على ما سبق، فإن لدى البنك موجودات تزيد عن قيمة إجمالي المطلوبات بما في ذلك المطلوبات المحتملة (التعرض لمخاطر الائتمان) قبل سداد سعر الشراء وفور دفعه. يتم احتسابها دون النظر إلى الودائع تحت الطلب كما في 31 ديسمبر 2023.

الموجودات	المطلوبات	المطلوبات المحتملة (التعرض لمخاطر الائتمان)	صافي الموجودات	تكلفة الشراء المقدرة لأسهم الخزينة*	فائض الموجودات*
أ	ب	ج	د = ب - ج	هـ	و = د - هـ
39,752,741	5,329,810	16,366,335	18,056,596	199,985	17,856,611

* في حال استخدام المبلغ الإجمالي للحد الأعلى المسموح به البالغ 200 مليون ريال سعودي، فإن فائض الموجودات يبقى 17,856,611 ألف ريال سعودي.

(C) أسهم الخزينة

بناءً على آخر قوائم مالية موحدة تمت مراجعتها للبنك كما في 31 ديسمبر 2023، يوضح ما يلي أن لدى البنك أرباح مبقاة كافية لتغطية تكلفة الشراء المقترحة لأسهم الخزينة:

الأرباح المبقاة	قيمة أسهم الخزينة المحتفظ بها حالياً	تكلفة الشراء المقدرة لأسهم الخزينة**	فائض الأرباح المبقاة***
/	ب	ج	د = ا - (ب + ج)
9,708,134	135,128	199,985	9,373,021

** إعادة شراء عدد 4,700,000 سهماً بالسعر السائد في السوق للحد الأعلى المسموح به وهو 42.05 ريال سعودي للسهم.
*** في حال استخدام المبلغ الإجمالي للحد الأعلى المسموح به البالغ 200 مليون ريال سعودي، فإن فائض الأرباح المبقاة سوف يكون 9,373,021 ألف ريال سعودي.

Lama A ghazzaoui

لمى غزاوي
رئيس الرقابة المالية
التاريخ: 2024-03-27

**Saudi Awwal Bank
Head Office**

P.O. Box 9084, Riyadh 11413, Kingdom of Saudi Arabia
Tel.: +966 11 405 0677, Fax: +966 11 405 0660
SAB SWIFT Code: SABBSARI, www.sab.com
A listed joint stock company, incorporated in the Kingdom of Saudi Arabia,
with paid in capital of SAR 20,547,945,220 (Fully Paid),
commercial registration certificate 1010025779, unified number 7000018668,
licensed pursuant to the Council of Ministers Resolution No. 198
dated 06/02/1398H and Royal Decree No. M/4 dated 12/08/1398H,
and regulated and supervised by the Saudi Central Bank.

**البنك السعودي الأول
الإدارة العامة**

ص ب 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 11 405 0677، فاكس: +966 11 405 0660
الأول سويفت كود: SABBSARI، www.sab.com
شركة مساهمة مدرجة، تأسست بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية،
برأس مال مدفوع 20,547,945,220 ريال سعودي (مدفوع بالكامل)،
سجل تجاري رقم 1010025779، رقم موحد 7000018668،
مرخص لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 198
بتاريخ 06/02/1398هـ والمرسوم الملكي رقم م/4 بتاريخ 12/08/1398هـ،
وخاصة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي.



(البند 14)

سياسة الترشح والاختيار لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

سياسة الترشح و الاختيار لأعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه		
العنوان	السياسة الحالية	السياسة بعد التعديلات المقترحة
الجزء 4 – تكوين المجلس و لجان مجلس الإدارة تكوين مجلس الإدارة	وفقاً للأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يدير البنك مجلس إدارة يتألف من أحد عشر (11) عضواً يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات (3 سنوات) على النحو التالي: 1) ثمانية (8) أعضاء تعيينهم الجمعية العامة عن طريق الانتخاب وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي (الأعضاء المنتخبون). 2) ثلاثة (3) أعضاء تم تعيينهم من قبل المساهم {إتش إس بي سي القابضة بي في} (الأعضاء المعينون). 3) ثمانية (8) أعضاء تعيينهم الجمعية العامة عن طريق الانتخاب وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي (الأعضاء المنتخبون). 2) ثلاثة (3) أعضاء تم تعيينهم من قبل المساهم {إتش إس بي سي القابضة بي في} (الأعضاء المعينون). 3) يجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل أي تعيين و/أو إعادة تعيين.	وفقاً للأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يدير البنك مجلس إدارة يتألف من أحد عشر (11) عضواً يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات (3 سنوات) على النحو التالي: 1) ثمانية (8) أعضاء تعيينهم الجمعية العامة عن طريق الانتخاب وفقاً لأسلوب التصويت التراكمي (الأعضاء المنتخبون). 2) ثلاثة (3) أعضاء تم تعيينهم من قبل المساهم شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة {بي في} (الأعضاء المعينون). 3) يجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل أي تعيين و/أو إعادة تعيين.
تشكيل لجان مجلس الإدارة	لجان مجلس إدارة البنك الأربعة (4) هي: 1) اللجنة التنفيذية "EXCOM" 2) لجنة المراجعة "AUCOM" 3) لجنة الترشيحات والمكافآت "NRC" 4) لجنة المخاطر "BRC" 5) اللجنة التقنية والرقمية "TDC" 6) اللجنة الشرعية	لجان مجلس إدارة البنك الستة (6) هي: 1) اللجنة التنفيذية "EXCOM" 2) لجنة المراجعة "AUCOM" 3) لجنة الترشيحات والمكافآت "NRC" 4) لجنة المخاطر "BRC" 5) اللجنة التقنية والرقمية "TDC" 6) اللجنة الشرعية
الجزء 5 – مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه المعايير المحددة للجان مجلس الإدارة	فقرة مضافة	يشترط أن لا يشغل عضو لجنة المراجعة عضوية لجان مراجعة في أكثر من خمس شركات مساهمة مدرجة في السوق المالية السعودية في آن واحد.
الجزء 6 – إجراءات الترشح والتعيين	وفقاً لنظام البنك الأساسي يحق لـ (شركة إتش إس بي سي هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في) تعيين ثلاثة (3) فقط من أعضاء مجلس الإدارة المعينين كما يحق لها استبدالهم جميعاً أو أيًا منهم، ولا يحق لها ترشيح أي أعضاء آخرين أو انتخابهم أو تعيينهم. ويجب أن يتم هذا التعيين أو الاستبدال من قبل مجلس إدارة	وفقاً لنظام البنك الأساسي يحق لـ (شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في) تعيين ثلاثة (3) فقط من أعضاء مجلس الإدارة المعينين كما يحق لها استبدالهم جميعاً أو أيًا منهم، ولا يحق لها ترشيح أي أعضاء آخرين أو انتخابهم أو تعيينهم. ويجب

سياسة الترشح و الاختيار لأعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه		
العنوان	السياسة الحالية	السياسة بعد التعديلات المقترحة
إجراءات الترشح	(شركة إتش إس بي سي القابضة بي في) و يبلغ برسالة موجهة إلى أمين عام مجلس الإدارة للبنك.	أن يتم هذا التعيين أو الاستبدال من قبل مجلس إدارة (شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في) و يبلغ برسالة موجهة إلى مجلس الإدارة للبنك.
التصويت	عند دعوة الجمعية العامة، ينشر البنك على مواقع السوق المالية السعودية والبنك معلومات حول المرشحين لعضوية مجلس الإدارة و/أو لجنة المراجعة. ويجب أن تتضمن هذه المعلومات السير الذاتية للمرشحين التي تعرض خبراتهم ومؤهلاتهم ومهاراتهم ووظائفهم السابقة والحالية وعضويات مجلس الإدارة. يجب على البنك أيضاً إتاحة معلومات المرشحين في مقره الرئيسي، كما يجب أن تتيسر المعلومات للمساهمين لاجل تقييم مدى ملاءمة المرشحين لعضوية في مجلس الإدارة و/أو لجنة المراجعة.	عند دعوة الجمعية العامة، ينشر البنك على مواقع السوق المالية السعودية والبنك معلومات حول المرشحين لعضوية مجلس الإدارة. ويجب أن تتضمن هذه المعلومات السير الذاتية للمرشحين التي تعرض خبراتهم ومؤهلاتهم ومهاراتهم ووظائفهم السابقة والحالية وعضويات مجلس الإدارة. يجب على البنك أيضاً إتاحة معلومات المرشحين في مقره الرئيسي، كما يجب أن تتيسر المعلومات للمساهمين لاجل تقييم مدى ملاءمة المرشحين لعضوية في مجلس الإدارة.
التعيين	باستثناء أعضاء لجنة المراجعة الذين تم انتخابهم من قبل الجمعية العامة، يقوم مجلس الإدارة بتعيين أعضاء لجان المجلس. ويجب أن تتماشى هذه التعيينات مع الأحكام المنصوص عليها في لوائح واختصاصات لجان مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية، إن وجدت، ويجب أن تأخذ في الاعتبار توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت.	يقوم مجلس الإدارة بتعيين أعضاء لجان المجلس. ويجب أن تتماشى هذه التعيينات مع الأحكام المنصوص عليها في لوائح واختصاصات لجان مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية، إن وجدت، ويجب أن تأخذ في الاعتبار توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت.
شغور منصب عضو مجلس الإدارة و / أو لجان مجلس الإدارة و الاحلال	يشغر منصب العضو بإحدى الطرق التالية: (1) بانتهاء مدة المجلس. (2) عند استقالة العضو. (3) إذا أصبح العضو غير مؤهل للعضوية وفقاً للأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية. (4) إذا تم عزله من منصبه بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة. بأغلبية الثلثين (3/2) إذا لم يتم العزل بطلب من مجلس الإدارة أو بأغلبية بسيطة ، في حالة كان العزل بطلب من مجلس الإدارة. (5) إذا وجد أنه غير سليم العقل أو غير لائق صحياً. (6) إذا حكم بإدانته العضو في جريمة مخلة بالأمانة أو غش أو ماسة بالشرف أو نتج عنها تضليل. (7) إذا أصبح العضو مفلساً أو أجرى أي ترتيبات أو عقد صلحاً مع دائنيه.	يشغر منصب العضو بإحدى الطرق التالية: (1) تنتهي عضوية المجلس بانتهاء مدته أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، ويجوز للجمعية العامة (بناء على توصية من مجلس الإدارة) إنهاء عضوية من تعيّن من الأعضاء عن حضور (ثلاثة) اجتماعات خلال السنة أو (خمسة) اجتماعات متفرقة خلال مدة عضويته دون عذر مشروع يقبله مجلس الإدارة. (2) عند استقالة العضو. (3) إذا كان عضواً في مجلس إدارة بنك آخر في المملكة العربية السعودية.
تقييم الملاءمة	في حال قادت هذه التقييمات إلى أي معلومات أو نتائج قد تؤثر بشكل جوهري لملائمة الأعضاء، فيجب على لجنة الترشيحات والمكافآت إبلاغ رئيس مجلس الإدارة و أمين عام مجلس الإدارة بذلك، كما يجب على البنك ان يبلغ البنك المركزي السعودي فوراً بالمعلومات او الملاحظات ذات التأثير الجوهري.	في حال قادت هذه التقييمات إلى أي معلومات أو نتائج قد تؤثر بشكل جوهري لملائمة الأعضاء، فيجب على لجنة الترشيحات والمكافآت إبلاغ رئيس مجلس الإدارة و أمين عام مجلس الإدارة بذلك، كما يجب على البنك ان يبلغ البنك المركزي السعودي فوراً بالمعلومات او الملاحظات ذات التأثير الجوهري.